

محددات قطاع الاستثمار بولاية كسلا . السودان خلال الفترة (2010-2017م)  
**Determinants of the investment sector in Kassala State - Sudan during the period (2010-2017)**

المهدي موسى الطاهر موسى<sup>1</sup> إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي<sup>2</sup>

Almahdi Musa<sup>1</sup>, Ibrahim Abdelatif<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة بخت الرضا - كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد القياسي - السودان m.musa@uofb.edu.sd

<sup>2</sup> جامعة كسلا - كلية التربية - قسم الجغرافيا - السودان mahassi@hotmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/04/18

تاريخ الاستلام: 2020/03/09

**ملخص:**

هدفت الدراسة لمعرفة محدّدات القطاع الاستثماري بولاية كسلا. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المؤسسي. بنيت الدراسة على الفرض الرئيس التالي: ما هي محدّدات القطاع الاستثماري بولاية كسلا؟ توصلت الدراسة أن هنالك عوامل متعددة ومتداخلة يصعب معها الفصل وتحديد أسهمت في قطاع الاستثمار، إن أبرز محدّدات قطاع الاستثمار تتمثل في العوامل الطبيعية، العوامل السياسية والاقتصادية، العوامل القانونية والتنظيمية، والعوامل الاجتماعية والثقافية، وأن قرارات المستثمرين الغير رشيدة أدت الى تراجع النشاط الاستثماري. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق منهج المنهج الإقليمي ومنهج منظومة العتبة الحدية البيئية بصورة فعالة لتطويع وتحسين القطاع الاستثماري وزيادة عائداته للإسهام في الاستقرار الاقتصادي بولاية كسلا.

كلمات مفتاحية: محدّدات، القطاع الاستثماري، الخارطة الاستثمارية، قانون الاستثمار، ولاية كسلا.

تصنيفات JEL : F42, I23

**Abstract:**

The study aimed to know the determinants of the investment sector in Kassala State. The study was used the descriptive, analytical and institutional approach's. The study was based on the following main assumption: What were the determinants of investment sector in Kassala State? The study concluded that there were multiple and interrelated factors with which it is difficult to separate and specify contributed to in the determinants of investment sector in Kassala State, whose most prominent indicators appear in the natural factors, political and economic factors, legal and organizational factors and social and cultural . And that the decisions of non-rational investors led to a decline in investment activity. The study recommended that the regional and the environmental threshold approaches should be applied effectively to develop and improve the investment sector and increase its returns to contribute to economic stability in Kassala State..

**Keywords:** Determinants, Investment Sector, Investment map, Investment law, Kassala State.

**Jel Classification Codes:** I23, F42.

المؤلف المرسل: المهدي موسى الطاهر موسى، الإيميل: [almahdimusa@gmail.com](mailto:almahdimusa@gmail.com)

## 1. مقدمة

تمتاز الولاية بموقع جغرافي متميز، وتجاورها دولتان هما إريتريا وإثيوبيا الأمر الذي جعل منها معبراً ومركزاً للتسوق من خلاله تمتد تلك البلدان بالسلع والخدمات، يعد الاستثمار احدي المعينات المرغوب فيها للنهوض باقتصاد الدول وخاصة الدول النامية والفقيرة، شهد الاستثمار بكافة إشكاله في السنوات الأخيرة اهتماماً منقطع النظير من قبل الدولة (السودان) حيث تم الترويج والدعاية له بصورة واسعة بهدف زيادة حجمه وعائداته، كما عملت الدولة على تهيئة الحاضنات الاستثمارية من أجل توظيف الخريجين وتقليل معدلات البطالة ومن ثم خلق نوع من التنافسية وتوسيع السوق والانفتاح علي العالم الخارجي، إن انخفاض التكاليف الاستثمارية بالسودان يرجع الى قرب المواد الخام وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة بالإضافة الي الموقع الجغرافي الوسط. تهدف الدراسة الى التعرف على محددات القطاع الاستثماري بولاية كسلا والتعرف على الظروف المتعددة المحيطة بالقطاع الاستثماري بولاية كسلا. تكمن أهمية الدراسة في دراسة الاستثمار ومحدداته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية... الخ. والوصول الى نتائج وتوصيات تساعد متخذي القرار في رسم سياسات استثمارية واقتصادية تنموية تساعد في تحسين مستوى معيشة المواطن بولاية كسلا بصورة خاصة والمواطن السوداني بصورة عامة. يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ماهي محددات القطاع الاستثماري بولاية كسلا؟ تقوم الدراسة على الفرضيات الرئيسة التالية: أن محددات القطاع الاستثماري بولاية كسلا تتمثل في مجموعة من العوامل والتي من أهمها: العوامل الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والبيئية، والقانونية والتنظيمية.

## 2. مصطلحات الدراسة

1.2 الحاضنات الاستثمارية: يقصد بها الأماكن والمشاريع والإدارات الاتحادية والولائية التي تقوم بعرض الخريطة الاستثمارية علي المستثمرين المحللين والأجانب.

2.2 السياسية الاستثمارية: هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات علي القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة. (عبد الحميد، 2003م)

3.2 النافذة الواحدة: يقصد به المكان الذي يقصده المستثمر لإجراء جميع تعاملاته من تصاديق ورقية والكترونية. عرض الخرائط الاستثمارية - الضمانات البنكية وغيرها من المستلزمات الاستثمارية التي يحتاجه المستثمر المحلي أو الأجنبي مما يقلل الهدر الزمني والتلاشي المسافي للمستثمر.

4.2 المنهج المؤسسي: يبحث هذا المنهج في دور المؤسسات المختلفة في تعزيز النمو وتخفيض إعداد الفقراء من خلال المشاريع، ويعالج الكيفية التي تدعم بها المؤسسات نشاط الأسواق وتظهر أهمية هذا المنهج من كون المؤسسات تسهم بدور مهم في كيفية تأثير الأسواق علي مستوي معيشة الناس والإسهام في حماية حقوقهم كما ان المؤسسات تشجع علي إيجاد أسواق جامعة ومتكاملة، وتضمن النمو المستقر وبالتالي تحسين الدخل وتقليل إعداد الفقراء وتمكينهم من أسباب القوة التي تدعمها إتاحة مزيد من الفرص ومساعدة الناس علي استخدام الأصول المتاحة لها استخداماً أفضل، كما يسعى هذا المنهج الي تقديم إطار للتغير المؤسسي وكيفية بناء مؤسسات أكثر فاعلية تساعد في اتخاذ قرارات التنمية، ولا يغفل هذا المنهج العوامل الدافعة للتغير المؤسسي وأهمها (التاريخ) فبناء المؤسسات يحتاج الي وقت كما أنها تتأثر بظروف كل دولة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وبصفة عامة فان بناء المؤسسات عملية تراكمية، حيث تقع تغييرات متعددة في مجالات مختلفة تتكامل فيما بينها ويدعم كل منها الآخر. (عاشور، 2015م)

5.2 المنهج الوصفي التحليلي: لقد ذكر (ابراهيم، 2000م) بخصوص المنهج الوصفي التحليلي بأنه يستخدم للتحقيق من فرضيات الدراسة لأنه يتناول الظواهر كما هي في الواقع ويساعد في الوصول للنتائج المرجوة من خلال الوصف والتحليل للظروف والشروط المحيطة لعملية الحاضنات الاستثمارية في الولاية.

### 3. ولاية كسلا

تقع ولاية كسلا بين خطي عرض (14.45-17.75) شمالاً وخطي طول (34.40-37) شرقاً ، تشترك الولاية بحدود دولية مع دولة أريتريا في الشرق (235) كلم تقريباً ودولة أثيوبيا بطول (17) كلم تقريباً وحدود داخلية مع ولاية البحر الأحمر وولاية نهر النيل والخرطوم في الشمالي الغربي وولاية القضارف في الجنوبي الغربي. وتبلغ مساحة ولاية كسلا (42.285) كلم2 تقريباً وتمثل حوالي ( 2.25 ) من إجمالي مساحة السودان البالغة (1882.000) كلم2 . يبلغ عدد السكان بولاية كسلا حسب إسقاطات السكان لعام 2014م (2.132.633) نسمة وتعتبر الولاية السادسة من حيث السكان ومعدل النمو (2.83%) ومتوسط حجم الأسرة (5.5) فرداً بينما بلغ النسبة المئوية في آخر إسقاط في العام 2014م 3,46%

#### 1.3 الميزات النسبية للقطاع الاستثمار بالولاية

تتميز ولاية كسلا بعدة ميزات منحها أفضلية لمطلوبات أسواق الاستثمار خارجياً وداخلياً وتتمثل في :  
أ/ الموقع الجغرافي المتميز الذي جعل الولاية مركزاً للتسويق يمد الأسواق بالولايات المجاورة بالسلع والخدمات المختلفة ويمد الدول المجاورة.

ب/ تعتبر ولاية كسلا الولاية الأولى في السودان في تربية وتصدير ابل السباق، ويوجد بالولاية مضمار متكامل لهذه الرياضة.  
ج/ وجود قطعان ماشية ذات جودة عالية مثل الدباسي والاشقر والبلدي، ومساحة المراعي الكبيرة التي تصل الي (6) مليون فدان.  
د/ يوجد بها حوالي (18) بنك مصرفي، وجود مطار بمعايير عالمية. ترتبط بالطريق القاري لدولة اريتريا، توفر احتياجات المياه الجوفية، بستانين تقدر مساحتها بـ (4000) فدان.  
هـ/ وجود مشروع القاش الزراعي اراضي عالية خصوبة متجددة الذي يعد ثاني أخصب تربة في العالم تقدر مساحته بـ (720000) فدان. وجود فرص ضخمة للاستثمار في مجالات السياحة والنقل والتخزين والبنيات الأساسية والخدمات. ووجود ثروة سمكية تقدر بـ ( 500 ) الف طن سنوياً.

#### جدول (1) التحليل البيئي (SOWT) لتوضيح نقاط الضعف والقوة والمخاطر والفرص للمعالجة محددات القطاع الاستثمار بالولاية

| نقاط القوة                                                                                                                                                                    | نقاط الضعف                                                                                      |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| * موارد بشرية كمية وليس نوعية<br>* موارد مائية وزراعية وغابية وحيوانية وتنوع مناخي<br>* المشاريع التنموية القائمة بالولاية (زراعية ورعوية)                                    | * الأمية<br>* السيطرة النخبة علي مفاصل الأجهزة الاقتصادية<br>* الهشاشة وانتشار الأمراض والتعرية |
| الفرص                                                                                                                                                                         | المهددات                                                                                        |
| * توفير موارد طبيعية (أراضي زراعية)<br>* التدريب والتأهيل ورفع القدرات -للاستفادة من الموارد المالية المتاحة.<br>* ابتكار أهداف جديدة تخدم المشاريع التنموية القائمة بالولاية | * التغيرات المناخية<br>* الجفاف والتصحر<br>* ظهور الأمراض الاجتماعية<br>* الفساد الإداري        |

المصدر: عمل الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

#### 2.3 المآلات المستقبلية المرجوة من القطاع الاستثمار بالولاية كسلا

تتمثل في زيادة الدخل القومي بزيادة الموارد وتعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن تلك الموارد. احداث التطور التكنولوجي من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة. خفض معدلات الفقر والبطالة من خلال توفير فرص العمل وتوفير مصادر دخل جديدة وخفض معدلات الفقر . تطوير البني التحتية للمجتمع من توفير مرافق خدمية ممتازة . وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

#### 4. الاستثمار

1.4 تعريف الاستثمار: هو نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم ويتطلع الى زيادة المخرجات في المستقبل وهو يتضمن رأس المال المادي الملموس (أبنية - معدات - بضائع مخزونة) واستثمارات غير ملموسة (التعليم - ورأس المال البشري - البحوث والتطوير - الصحة) (بول، 2006م).

2.4 السياسية الاستثمارية: هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات علي القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة. عبد الحميد، 2003م. وهي تلك السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات تعوق القرارات الاستثمارية ويدخل في ذلك الإعفاءات الضر بيئة والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمارات. (عبد الحميد، 2003م)

3.4 المناخ الاستثماري: هو مجموعة من السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر علي القرارات الاستثمارية فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار أم لا . كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري بوصفه مفهوماً شاملاً ينصرف الي مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً علي الفرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي علي حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية (محمد، 2005م). مما تقدم فإن المناخ الاستثماري هو مجموعة الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والقانونية التنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر سلباً وإيجاباً في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين (المحليين + الأجانب) الحاليين والمحتملين.

#### 5. ملامح قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 المعدل في عام 2007م

هدف القانون إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات الإنتاج الاقتصادية الثلاث (الزراعي - الخدمي - الصناعي) مع تفصيل المشاريع الحيوية إلى فئتين: المشاريع الاستراتيجية والعادية.

وقد حرص القانون على الآتي:

أ/ حظر التمييز بين رؤوس الأموال والمشروعات المتماثلة .

ب/ يمنح القانون الأراضي للمشروع الاستثماري الاستراتيجي باعتبارات تفضيلية.

ج/ حظر القانون فرض أي ضرائب أو رسوم ولأية على المشروعات الاستثمارية وذلك خلال فترة الإعفاء الضريبي الممنوح للمشروع. د/ تبسيط الإجراءات والمعاملات لجميع المشروعات الأجنبية والمشاركة وبنافذة واحدة في وزارة الاستثمار وإدارات الاستثمار بالولايات .

#### 1.5 ضمانات الاستثمار

أ/ منح قانون الاستثمار لعام 1999م تعديل 2007م الضمانات الآتية:

ب/ عدم التأميم والمصادرة أو نزع الملكية للعقارات والأراضي كلياً أو جزئياً للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل .

ج/ عدم الحجز على أموال المشروع أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض حراسة عليها إلا بأمر قضائي .

د/ ضمان تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه بأي وجه من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً بالعملة التي أستورد بها شريطة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى بنفس الشروط .

هـ/ ضمان السماح باسترداد المواد الخام وتصدير منتجات المشروع بعد قيده في سجل المستوردين والمصدرين مباشرة .

و/ ضمان تحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة عن رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق .

ز/ يحظر القانون على أي جهة إدارية الامتناع عن تنفيذ الميزات الممنوحة بموجب أحكامه .

ر/ السودان هو إحدى الدول الموقعة على ميثاق واتفاقيات العديد من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بضمانات الإستثمار وفض النزاعات الناشئة الممنوحة بواسطة القانون مثل :

أ/ اتفاقية عام 1965م لتسوية منازعات الإستثمار بين الدول العربية .

ب/ اتفاقية عام 1974م لتسوية المنازعات في الإستثمار بين الدول العربية ومواطني الدول الأخرى.

ج/ الاتفاقية العامة لسنة 1977م الخاصة بالتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

د/ اتفاقية 1980م الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية .

هـ/ عضوية السودان في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (الخارطة الاستثمارية 2015م).

## 6. الدراسات السابقة

لأقو (2010م)<sup>1</sup>: هدفت الدراسة لمعرفة أثر مناخ الإستثمار في جذب المستثمرين الأجانب في السودان في القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي. اتبعت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي في محاولة لإعطاء صورة واضحة عن طبيعة الإستثمار ومعرفة مفاهيم وأشكال وآثار الإستثمار على معدل التكوين الرأسمالي، وعلى ميزان المدفوعات والعمالة وتوزيع الدخل والثروات والتقدم التكنولوجي بجانب الأطر القانونية والسياسية والإدارية والاقتصادية الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر ومعرفة القطاعات المكونة وسبل تنشيطها. تتلخص مشكلة البحث في الآثار السلبية لمناخ الإستثمار في جذب المستثمرين الأجانب في السودان وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني تحديدا القوانين واللوائح التي تحكم التعامل فيه والبيئة المتاحة التي تحيط بالاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و جلب المستثمرين الاجانب للعمل في المجال الاستثماري في السودان . توصلت الدراسة الى ان الإستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بتكوين رأس المال وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني للإنتاج والتجديد والتطوير. ان الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول المضيفة ومصدر لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة وخلق علاقات جديدة مع رجال الأعمال وخلق علاقات مع الدول الأم. أن تعديل قوانين الإستثمار يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية. ان ظهور النفط في السودان وتزامن ظهوره مع ارتفاعات أسعاره أدى إلى التراخي في معالجة المشاكل الهيكلية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. اهم التوصيات التي توصل اليها البحث وهي: معالجة كافة أوجه القصور وإزالة السلبات التي تعوق حركة الإستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة. إكمال نظام النافذة الموحدة لتستوعب بقية الوزارات ذات الصلة. إجراء المزيد من الإصلاحات في النظام القانوني والإجرائي لعمل القطاع الخاص ليكون أكثر شفافية وذلك في إطار إصلاح بنيوي عام للاقتصاد يهدف إلى تطوير البيئة الاقتصادية وجعلها أكثر ملاءمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

علي (2019م)<sup>2</sup>: هدف البحث الى دراسة المحددات التي تؤثر في الإستثمار خلال الفترة (1990 – 2015م) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية . وتمثلت مشكلة الدراسة في أن مؤشرات تدفقات الإستثمار دون مستوى الطموحات ويعزي ذلك الى كثير من المعوقات التي يجب ان تتخذ من الإجراءات والتدابير لمعالجتها. كما افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار والنتائج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وان عدم استقرار السياسات الاقتصادية يؤدي الى عدم الاستفادة من الموارد المتاحة. واعتمد البحث على المنهج التحليلي الإحصائي في بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الإستثمار ومحددات الإستثمار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وأهم نتائج هذا البحث وجود علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والاستثمار وعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الإستثمار. وأوصت الدراسة على واضعي السياسة الاقتصادية في السودان إعطاء مزيداً من الاهتمام بعوامل الاستقرار الاقتصادي مثل سعر الصرف وتخفيض سعر الفائدة، والاهتمام بالبنيات الأساسية، والانفتاح على الاقتصاد الخارجي من اجل نقل التكنولوجيا والخبرات والتي تعتبر من العوامل المحفزة لتدفق الإستثمار في السودان.

دياب (2015م)<sup>3</sup>: هدفت الدراسة لمعرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان دراسة حالة شركة بترو ناس خلال الفترة ( 1999-2013م). توصلت الدراسة الى إن هنالك مشكلات ومعوقات تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية في السودان كتحسين البنية الأساسية.

مختار(2013م): هدفت الدراسة لمعرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان من خلال الفترة (2000-2010م) .

أن جميع الدراسات تناولت الاستثمار كمتغير مستقل ومحاور أخرى كالبطالة والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع لكنها ركزت فقط علي محور الاستثمار في محدداته ام مشكلاته دون الاهتمام بالواقع الاستثماري وهي الحاضنات. أما الدراسة الحالية فاختلفت في الحدود الزمنية والمكانية فقامت بدراسة مشكلات القطاع الاستثماري بولاية كسلا ومشكلات المشاريع والإدارات المركزية والولائية ودورها في تحسين الاستثمار بالولاية.

#### 7. المشاريع الاستثمارية بولاية كسلا

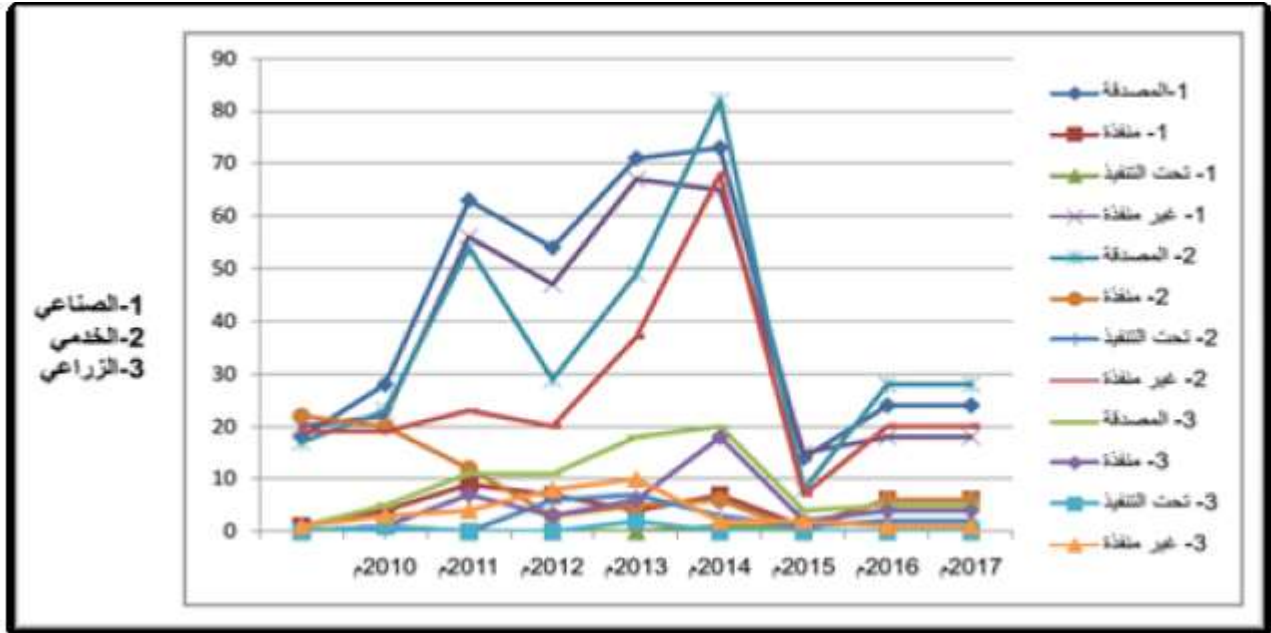
يتبن لنا من جدول (2) إن المشروعات الاستثمارية بالولاية بدأت عام 2010م ومرت بالدورة المستندية في مراحلها الأربعة وهي إما مصدقة او منفذة او تحت التنفيذ او غير منفذة وقسمت الي ثلاث قطاع رئيسية هي الصناعي او الخدمي او الزراعي، وتربع القطاع الصناعي علي رأس قائمة القطاعات الاستثمارية بواقع 345مشروع علي مر ثمانية سنوات متتالية حتي عام 2017م والمنفذ من تلك المشروعات 39 مشروعاً بنسبة 11.4% إما القطاع الزراعي علي الرغم من قلة عدده في المشاريع المصدقة التي تمثلت بـ 75 مشروعاً ولكن الذي نفذ منها 41 مشروعاً بنسبة 54.7% ويرجع ذلك الي طبيعية الولاية وشهرتها الزراعية في المقام الأول ووفرة المياه الجوفية مما مثل مصدراً للزراعة البستانية بالولاية. إما القطاع الخدمي الذي تمثل في المشاريع المصدقة بعدد 290 مشروعاً إلا إن المنفذ منها يعادل 68 مشروعاً بواقع 23.4% وسمات هذا القطاع إن يمثل القطاع الاقتصادي الثلاثي في الترتيب الهرمي للنشاط الاقتصادي وكذلك الحلقة الوسطي في الهرم الاستثماري بالولاية وذلك لشمولية المناصر المتعددة التي تنضوي تحت هذا القطاع المتمثلة في التعليم والصحة والمستودعات التي لها علاقة مباشرة بمعاش الناس اليومي واستهلاكها الفوري والضروري .

جدول (2) المشروعات الاستثمارية المصدقة والمنفذة وتحت التنفيذ (2010.2017م)

| الأعوام | الصناعي |      |             |           | الخدمي |      |             |           | الزراعي |      |             |           |
|---------|---------|------|-------------|-----------|--------|------|-------------|-----------|---------|------|-------------|-----------|
|         | مصدق    | منفذ | تحت التنفيذ | غير منفذة | مصدق   | منفذ | تحت التنفيذ | غير منفذة | مصدق    | منفذ | تحت التنفيذ | غير منفذة |
| 2010    | 18      | 01   | -           | 20        | 17     | 22   | -           | 19        | 01      | -    | -           | 01        |
| 2011    | 28      | 04   | 01          | 22        | 23     | 20   | -           | 19        | 05      | 01   | 01          | 03        |
| 2012    | 63      | 09   | -           | 56        | 54     | 12   | -           | 23        | 11      | 07   | -           | 04        |
| 2013    | 54      | 07   | -           | 47        | 29     | 03   | 06          | 20        | 11      | 03   | -           | 08        |
| 2014    | 71      | 04   | -           | 67        | 49     | 05   | 07          | 37        | 18      | 06   | 02          | 10        |
| 2015    | 73      | 07   | 01          | 65        | 82     | 06   | 03          | 68        | 20      | 18   | -           | 02        |
| 2016    | 14      | 01   | 01          | 15        | 08     | -    | 01          | 7         | 04      | 02   | -           | 02        |
| 2017    | 24      | 06   | 02          | 18        | 28     | 06   | 02          | 20        | 05      | 04   | -           | 01        |
| المجموع | 345     | 39   | 05          | 301       | 290    | 68   | 19          | 213       | 75      | 41   | 03          | 31        |
| النسبة% | 100     | 11.4 | 1.4         | 87.2      | 100    | 23.4 | 6.6         | 70        | 100     | 54.7 | 04          | 41.3      |

المصدر: جمهورية السودان، وزارة المالية ولاية كسلا، العرض الاقتصادي الاجتماعي للعام 2018م.

شكل (1) المشروعات الاستثمارية المصدقة والمنفذة وتحت التنفيذ 2010.2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Excel، 2018م.

#### 1.7 التصنيف القطاعي للمشروعات الاستثمارية بالولاية

يتبن لنا من الجدول (3) إن التصنيف القطاعي للمشروعات الاستثمارية بالولاية يشمل علي احد عشر قطاعا والتي بدأت عام 2010م وعلي مر ثمانية سنوات متتالية حتي عام 2017م بدأت بداية ضعيفة في عام 2010م بحوالي 41 مشروعا نفذ منها أربعة مشاريع فقط وذلك مرده الي ضعف أساليب الدعاية والترويج لهذا البرنامج الاستثماري وبلغ قمته من حيث المصدق به عامي 2014و 2015م علي التوالي بواقع 133و175 مشروعا ونسبة 18.9% و20.6% علي التوالي ومن حيث المنفذ لنفس العامين بلغ 25 و36 مشروعا علي التوالي بنسبة ، وثم بداء في التراجع المربع في عامي 2016و2017م الي أكثر 10% وجدول (3) يوضح التصنيف القطاعي للمشروعات الاستثمارية بالولاية 2010.2017م.

جدول (3) التصنيف القطاعي للمشروعات الاستثمارية بولاية كسلا خلال الفترة (2010-2017م)

| القطاع           | 2010 |      | 2011 |      | 2012 |      | 2013 |      | 2014م |      | 2015م |      | 2016م |      | 2017م |      |
|------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|------|-------|------|-------|------|-------|------|
|                  | منفذ | مصدق | منفذ | مصدق | منفذ | مصدق | منفذ | مصدق | منفذ  | مصدق | منفذ  | مصدق | منفذ  | مصدق | منفذ  | مصدق |
| الغذائي          | 09   | 01   | 13   | 01   | 41   | 03   | 27   | 04   | 37    | 02   | 38    | 04   | 05    | -    | 09    | 02   |
| الهندسي          | 03   | -    | 02   | 02   | 04   | -    | 04   | -    | 03    | -    | 11    | 01   | 01    | -    | 03    | 02   |
| مواد البناء      | 07   | -    | 08   | 02   | 10   | 03   | 13   | 04   | 06    | -    | 03    | -    | 01    | -    | 02    | 01   |
| الكيميائي        | -    | -    | 02   | -    | 05   | -    | 07   | -    | 09    | 01   | 14    | 02   | 06    | -    | 02    | -    |
| المنتجات الجلدية | -    | -    | 03   | -    | 02   | -    | 01   | -    | 05    | -    | 02    | -    | -     | -    | -     | -    |
| التخزين          | 10   | 01   | 05   | -    | 10   | 01   | 10   | 01   | 22    | -    | 42    | -    | 02    | 01   | 08    | 01   |
| الصحة            | -    | -    | 01   | -    | -    | -    | -    | -    | 03    | -    | 03    | 01   | 02    | 01   | 03    | 02   |
| زراعي - حيواني   | -    | -    | -    | -    | -    | -    | -    | -    | 17    | 17   | 20    | 18   | 05    | -    | 05    | 04   |
| مستودعات         | -    | -    | -    | -    | -    | -    | -    | -    | 05    | -    | 13    | 04   | 05    | -    | 03    | -    |
| عزل ونسيج        | -    | -    | -    | -    | -    | -    | -    | -    | 02    | -    | 03    | -    | 01    | -    | 01    | -    |
| قطاعات اخرى      | 2    | 02   | 19   | 01   | 31   | 15   | 46   | 15   | 24    | 05   | 26    | 06   | 02    | 01   | 21    | 04   |
| الجملة           | 41   | 04   | 53   | 06   | 103  | 22   | 108  | 24   | 133   | 25   | 175   | 36   | 30    | 03   | 57    | 16   |

المصدر: جمهورية السودان، ولاية كسلا، تقارير مفوضية الاستثمار والصناعة، 2018م.

## 2.7 معوقات القطاع الاستثماري بولاية كسلا

أ/ الضعف الإداري المتمثل في التصرف في الشؤون الإدارية الذي ينتج عنه عدم وجود كوارد، مدربة ومؤهلة وعدم الإشراك ذوي الخبرات الفنية التخصصية من ذوي الكفاءات العالية مثل بيوت الخبرة والمهندسين والأساتذة الجامعيين بالإضافة الي وعدم استخدام النافذة الواحدة وذلك لربط و تسهيل الإجراءات بالنسبة للمستثمرين القادمين من الخارج ،مع صعوبة بيروقراطية العمل الإداري.

ب/ التداخل الإداري في القطاعات الاقتصادية تضارب في كافة مرافق ومفاصل الأجهزة الاقتصادية بالبلاد كالرسوم المباشرة وغير المباشرة التي تسمي أحيانا بضرائب الفساد والتي تفرض علي المستثمر في كافة القطاعات الإدارية مثل الوزارات والإدارات والجغرافية كالمحليات والولايات والمركز).

ج/عدم وجود خرائط استثمارية. وتعد من اكبر المحددات القطاع الاستثماري في الولاية وذلك لتوضيح الغرض من المشاريع الاستثمارية من نقاط القوة والضعف والفرص المخاطر والمعوقات (كأطلس رقمي لكل الأنشطة الاقتصادية والموارد بالولاية) بكل شفافية لان المستثمر هو صاحب القرار النهائي في قبول او رفض الاستثمار. ونجد أن مزايا الخرائط الاستثمارية تتمثل في الاتي :

\* قاعدة واساس لوضع استراتيجية تنمية شامل للولاية.

\* بمثابة خريطة رقمية للموارد الطبيعية وقاعدة بيانات للموارد المتاحة لمعرفة المستغل والمتاح للاستغلال.

\* معرفة الوضع الراهن للنشاط الاقتصادي والتنموي بالولاية وتحديد مجالات الاستثمار الحالية والمستقبلية بالولاية.

\* المساعدة في الترويج والدعاية عن الفرص الاستثمارية

د/ عدم وجود ضمانات بنكية أي تضمن للمستثمر حقه في استيراد أمواله وحقوقه بالعملات الأجنبية ، وان السياسات البنكية الأخيرة ألقت بظلالها علي خيارات المستثمر والقطاع الاستثماري ككل وذلك في عدم استرداد الأموال بالعملات الأجنبية بإضافة الي تعويم سعر الجنية السوداني مقابل الدولار الذي أصبح يعادل 47.50 جنية سوداني مما أدت تلك السياسات المصرفية الي فقدان الثقة في الجهاز المصرفي ككل مما أحجم المدعين عن إيداع أموالهم داخل المنظومة المصرفية السودانية بالإضافة الي عدم استقرار قيمة العملة المحلية التي أثرت علي خيارات المستثمر .

ه/ ضعف البنية الأساسية (طرق – كباري – مطارات-الخ) من أهم العقبات التي تباطؤ عملية التنمية البني التحتية خاصة الطرق البرية ، فما تزال بعض مناطق الإنتاج معزولة بسبب عدم أو قلة الطرق المعبدة المؤدية إلي الأسواق أو الموانئ وهذا يجعلها بعيدة أو غير فاعلة في بناء جذب الاستثمار لكثير من دول العالم النامي ، من جانب آخر فإن عدم توفر إمكانية التخزين في مواقع الإنتاج والاستهلاك فكثير من مناطق الإنتاج تعتمد علي الطرق التقليدية في التخزين والتحويل وغيرها من المعوقات الأخرى مما أفقد رغبة القبول في الاستثمار في الولاية .

و/ غياب الكتلة الحيوية :بالبلاد نتيجة للهجرة . وتشمل نزوح السكان من الريف نحو المدن ، وهجرة العقول ، وضعف الوعي البيئي ، وتفشي الأمية وعدم مواكبة البرامج التعليمية وسوء الأحوال الصحية وتفشي الأمراض ، يضاف إلي ذلك عدم وجود مراكز تدريب فاعلة في الريف وإهمال دور الشباب والمرأة في التنمية بالإضافة الي هجرة العقول والأدمغة الي خارج البلاد وهي هجرة صفوية انتقائية التي تصب بدورها في العملية الاستثمارية بالبلاد .

ز/ التباعد الجغرافي للاستثمارات وذلك نسبة لاتساع الرقعة الجغرافية للولاية ولذلك تباعدت المشاريع الاستثمارية وصعوبة إمكانية وجود بنية مهيأة ومتنوعة قلل من فرص القبول الاستثمارية في الولاية من خلال المستثمرين الأجانب .

ر/ الجفاف والتصحر والفقر والتدهور البيئي وشجرة المسكيت. أن عملية التصحر ليست ظاهرة طبيعية من حيث ظهورها ، وإنما هي نتاج حتي لسلوك الإنسان في بيئته وتعامله معها المتمثل في الرعي والقطع الجائر المؤديان إلي إزالة الغطاء النباتي والزراعة غير المرشدة للمناطق الهشة وجرف التربة وتفككها . الأمر الذي يقود إلي إضعاف القدرة البيولوجية والإنتاجية لتلك الأراضي ، كما أن الضغط السكاني غير المتكافئ مع قدرة تحمل البيئة الطبيعية المحدودة ، يعد خطراً بيئياً علي الموارد يصب في خانة التصحر ساهم بشكل واضح وفعال تقلل من فرص الاستثمار بالولاية .

ز/ الحصار الاقتصادي والعقوبات الأمريكية علي السودان المفروضة منذ عام 1997م والتي شملت حظر جميع أنواع التعامل التجاري والمالي مع السودان، قدرت وزارة المالية أجمالي الخسائر بسبب العقوبات بحوالي 45مليار دولار. بسبب العقوبات توقفت نحو 15 طائرة تابعة للناقل الجوي الوطني السوداني وأيضاً قطاع السكك الحديدية تعرض لخسائر بالغة وفقد 83% من البنية التحتية التابعة له، وتوقف إلف مشروع بسبب العجز عن استيراد قطع الغيار او التقنية، والصمغ العربي يعد السلعة الوحيدة المستثناة من العقوبات الأمريكية، والصادرات السودانية من الصمغ العربي تقدر بحوالي 150 مليون دولار سنوياً.

س/ قاعدة البيانات المتعلقة بالاستثمار :هنالك صعوبات تتعلق بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها في الولاية، والتي يعتمد عليها في تحديد المؤشرات ، وهي معوقات تلعب دوراً في وضع وتنفيذ خطط الاستثمار وهي مثل ضعف أو قلة وعي بعض الجهات الرسمية بأهمية جمع البيانات وأهداف المسح الميداني. ضعف التمويل اللازم لجمع المعلومات. الصعوبات التي تواجه الباحثين، مثل صعوبة التنقل في الريف. اعتبار الباحثين من قبل المواطنين كمسؤولين تقدم لهم الشكاوي أو اعتبارهم موظفي الضرائب ... الخ . صعوبة المقاييس والنسبية فيما يراه المستثمر(الزراعة-الصناعة-الخدمات) يراه مجتمع أو فرد آخر غير كاف. صعوبة تحديد مؤشرات التنمية خاصة الوصفية منها (أي غير الكمية) . و الأخطاء المصاحبة لتحليل البيانات وتفسيرها الأمر الذي يجعل وضع الخطط التنموية علي أسس غير حقيقية ومخالفة للواقع .

ش/ سوء التخطيط: تشير كثير من الدراسات في الدول النامية إلى ضعف التكامل بين القطاعات بل التنسيق فيما بينها ، فالجمود الهيكلي لهذه القطاعات مسألة تستحق التنشيط والتكامل ، ومن جانب آخر أمر مطلوب خاصة بين قطاعي الزراعة والصناعة ، فنظريات التنمية الإقليمية في مجملها قائمة ومرتكزة علي التكامل القطاعي ، ومن تلك النظريات نظرية القطاعات وأقطاب النمو ومراكز الهوامش .ولعل الأمر يكون أكثر وضوحاً في سوء التخطيط بالنظر إلى النشاط الزراعي السوداني حيث تظهر الثنائية واضحة بين الزراعة المروية والمطرية والزراعة الحديثة التقليدية حيث يكون التركيز والاهتمام بالزراعة المروية وإهمال الزراعة المطرية والإنتاج الحيواني التقليدي ، ويؤكد ذلك أن معظم التقنيات والبنى التحتية والتمويل جميعها موجهة نحو النشاط الزراعي الحديث.(محمد، 2015م)

ص/ النظرة الخاطئة للاستثمار: من خلال عدم عوامل الطرد المتمثلة في ارتفاع أسعار الأراضي الاستثمارية والرسوم المفروضة عليها من عدة جهات ولائحة الأمر الذي أدى إلى إحجام ونفوذ وتدمير عدد من المستثمرين المقتردين والجادين من الأجانب والمحليين وهذا ويعد من أكبر معوقات الاستثمار في الولايات

ض/ ضعف الدعاية والترويج: هنالك ضعف ملحوظ في مجال ترويج مجالات الاستثمار بالولايات في المنتديات والمليقيات الاقتصادية والاستثمارية الخارجية لغياب التنسيق ما بين المركز والولايات لعدم خروج الولايات من نمط التقليدية في المشروعات الاستثمارية. وتعد الدعاية والترويج منصة تعريفية لفرص الاستثمارات وذلك من خلال كتيبات إرشادية او دليل المستثمر ومن مشكلا الدعاية انها قديمة لا يحدث لها تحديث في المعلومات والبيانات بالإضافة انها باللغة العربية فقط وايضا عدم استصحاب الإعلام الرقمي في الترويج والدعاية

ط/ النزاعات والصراعات في المناطق الحيوية: النزاعات والصراعات حول الاراضي الغير مملوكة للدولة ذات الاستثمارات الجيدة تجعل المستثمر لا يغامر او يخاطر بأمواله في تلك الجهات وهذه الصراعات تعد من عوامل الطرد الاستثماري في الولاية.

ظ/ عدم الاستفادة من عائد البترول الذي يصب في البنية التحتية الخاصة بمنتج البترول فقط ولا يصب علي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة...الخ. ومع حدوث انفصال جنوب السودان عام 2011م فقدت التنمية عوائد البترول رغم قلتها.

## 8. المناقشة والنتائج

على ضوء الفرضية الرئيسية للدراسة : ماهي محددات القطاع الاستثماري بولاية كسلا. على الرغم من ما يمتلكه الولاية من إمكانيات هائلة وموارد اقتصادية كبيرة تجعلها أكبر وجهة استثمارية في السودان ، إلا ان القطاع الاستثماري يعتبر بيئة طاردة للاستثمار بالولاية بسبب قلة الكفاءة الأدائية والترهل الإداري وغيرها من العوامل التي أسهمت في جعل الولاية غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية. إجمالاً يمكن توضيح أن محددات القطاع الاستثماري بولاية كسلا محددات طبيعية ، سياسية ، اقتصادية ، قانونية ، تنظيمية ، إدارية ، اجتماعية ، ومحددات ثقافية تؤثر وتتأثر بالاستثمار بالولاية. والقطاع الاستثماري بولاية كسلا يعاني من الكثير من المشكلات والعقبات التي يمكن تلخيصها فيما يلي: عدم خريطة استثمارية توضح امكانيات ومقدرات الولاية الاستثمارية. ولمعالجة المعوقات التي ذكرت سالفاً لا بد من إتباع المناهج التالية لتطوير وتحسين القطاع الاستثماري بالولاية.

### أ/ اتباع منهج المرحلتين لتشجيع الاستثمار التابع للأمم المتحدة (2015م)

ينقسم الي جزئين الجزء الأول يشمل علي تطوير المهمات الأساسية ، والجزء الثاني المهمات الأخرى. ويمكن توضيح أهم نقاط نموذج المرحلتين فيما يلي:

-بناء الصورة: والذي ينص علي تعريف المستثمرين بالولاية وتصحيح الصورة السلبية وتصحيح المفاهيم لتكوين صورة ايجابية عبر الإعلام الرقمي باللغتين العربية والانجليزية وتوجيهها للمستثمرين .

- استهداف الاستثمار محددة: من خلال تحديد استثمارات تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للسودان وللولاية إضافة الى ضرورة تحديد القطاعات المراد الاستثمار فيها وتحديد نوعية المستثمرين.

- تسهيل الاستثمار: يكون ذو شقين الشق الأول قبل القرار الاستثماري وذلك بتزويد المستثمرين بكافة المعلومات والبيانات والخرائط وبعد القرار الاستثماري وذلك أي أن يحدد المستثمر بقناعاته الشخصية الاستثمار والبقاء والاستمرار أو عدمه.

الرعاية اللاحقة للاستثمار: وتبدأ هذه المرحلة بعد تشغيل مشاريع الاستثمار وتهدف الى الحرص ومتابعة المشاريع الاستثمارية.

- حشد الدعم وتعديل السياسات الاستثمارية: تعد بمثابة تغذية راجعة للمشاريع الاستثمارية من خلال ملاحظات المستثمرين بهدف تحسين بيئة الأعمال وصناعة سياسيات جديدة ومواكبة وملائمة وأفضل وذلك من خلال تحليل القضايا المعقدة ورصد النتائج وتقييمها وابتكار حلول إبداعية..

- الروابط التجارية: التي لها تأثيرات ايجابية من خلال تطور المهارات الفنية والمعرفية والتكنولوجية للبيئة الأعمال.

جدول (4) منهج المرحلتين لتطوير قدرات تشجيع الاستثمار

| المهام الأخرى                         | تطوير قوانين الاستثمار      | تطوير المهمات الأساسية          |
|---------------------------------------|-----------------------------|---------------------------------|
| أ/ اهتمام الولاية ومتابعة الاستثمار   | إنشاء وكالة تشجيع الاستثمار | أ/ بناء الصورة                  |
| ب/ حشد الدعم وتعديل سياسيات الاستثمار |                             | ب/ استهداف استثمار في قطاع محدد |
| ج/ قيام الروابط التجارية              |                             | ج/ تسهيل إجراءات الاستثمار      |

المصدر: الأمم المتحدة، 2015م

#### ب/ إتباع المنهج الإقليمي

الذي يقوم على وضع منهج متكامل لدفع التطور الاستثمارية إلى الأمام وتمكينه من لعب دور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي بها تقوم التنمية الريفية لانتشار الريف من وهذه التخلف وينبغي أن يقوم هذا المنهج الصحيح علي أسس ما تزال غائبة عن التخطيط الزراعي طويل الأمد وهذا ما يشكل مانعاً حقيقياً أمام الزراعة لتلعب دورها في التنمية الريفية التي بدورها تنمية البلاد . أول أساس ينبغي أن تقوم عليه التنمية المتكاملة هو أن تركز خطط التنمية الريفية علي المدى البعيد علي ( المنهج الإقليمي) في التخطيط تبحث تطور مناطق الإنتاج حسب الموارد الطبيعية المتاحة في كل نطاق من النطاقات من مناخ وتربة وغيرها حسب النوع المكتسب من الخبرات البشرية المحلية وحسب الميزة النسبية لكل نطاق ، وعلي المخطط والمنفذ أن يعتمد علي وجود ميزة نسبية موجودة أو منظورة مبنية علي توفر الموارد الطبيعية وعلي اعتبارات اقتصادية واجتماعية وجغرافية ( الإنتاج حسب المناطق الايكولوجية) وتحقيق هدف التكامل والاعتماد المتبادل بين النطاقات الجغرافية وليس علي أساس أن تقوم كل منطقة بالاكفاء الذاتي.

#### ج/ منظومة العتبة الحدية البيئية

هي طريقة لتخطيط استعمالات الأرض بإدخال البعد البيئي وتستخدم هذه الطريقة كجزء مكمل للعملية التخطيطية لمعرفة الآثار الضارة بالبيئة من التنمية المقترحة ومحاولة لمنع هذه الإضرار وتعتمد علي تقييم إمكانيات التنمية بيئياً من خلال معرفة ما قبل حدود الضغوط الشديدة علي البيئة ولكي تستمر التنمية يجب إبعادها عن هذه الحدود التي تسبب أضرار للبيئة. والعتبة الحدية هي ما قبل حدود الإجهاد التي تعطي للنظام البيئي بحيث يصبح بعد هذه الحدود عاجزا وغير قابل للعودة الي توازنه السابق. وللعتبة الحدية البيئية أربعة إبعاد هي:

موقع التنمية: المقترحة دراسة الموقع (ساحلي، جبلي، صحراوي) وإمكانياته الحدية القصوى في تحمل آثار التنمية.

مقياس التنمية: علي مستوي محلي أو إقليمي أو وطني.

نوع التنمية: تنمية زراعية ، صناعية ، سياحية، سكانية.

زمن التنمية: خطة تنمية علي المدى القصير او العاجل او المتوسط ، او بعيد المدى.

## 9. فوائد العتبة الحدية البيئية

أهم فوائد العتبة الحدية البيئية تحديد الفراغ الملائم والمناسب لمختلف أنواع التنمية الموجودة او المتوقع تواجدها في منطقة ما، بحيث تحافظ علي التوازن الحيوي للبيئة الطبيعية وعلي المناطق الحساسة بيئيا، والحفاظ علي جودة الهواء والماء وتنسيق المواقع اللاندسكيب . وتأمين الحماية الأكيدة من الأخطار الطبيعية المحتملة وبشكل خاص السيول والفيضانات والحرائق وانزلاقات التربة والجفاف والتصحر في منطقة التنمية المقترحة. دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، 1426هـ.

## 10. التوصيات

- 1/ المؤسسات الاستثمارية تحتاج الي نمطين من التعامل الفني مع المستثمرين : أولهما: تشجيع المستثمرين من خلال الاستعراض للإمكانيات والحوافز الاستثمارية داخل السودان . ثانيهما: الدعم المستمر والمتواصل وبناء القدرات التدريبية وتقويم للعاملين في الحقل الاستثماري داخل السودان شريطة ان هذا بالوتيرة التالية (المستمر - قبلي - إثناء - بعدي) في العملية الاستثمارية .
- 2/ عمل خريطة استثمارية توضح عليها كل نقاط الضعف والقوة والمخاطر والفرص للمواقع الاستثمارية بالسودان.
- 3/ تطبيق نظام عمل النافذة الواحدة وذلك لتقليل الهدر الزمني والإجرائي والتلاشي المسا في بين محليات الولاية.
- 4/ التصدي للمشكلات البيئية والأمنية بالولاية بالمعالجة السريعة.

## 11. المراجع

- إبراهيم . مروان عبد المجيد (2000م) أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، ط1 مؤسسة الوراق . عمان . الأردن
- بحر، علي ادم محمد بن (2017م) محددات الاستثمار في السودان دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2015م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، قسم الاقتصاد القياسي ، الخرطوم، السودان.
- بعداش، عبد الكريم (2008م) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005م، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- بول، سامو يلسون ويليام، يوردهاوس ( 2006م) الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ، ط5، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- الخارطة الاستثمارية المعدلة لولاية النيل الأزرق، 2015م النيل الأزرق، السودان.
- دياب ، اعتدال مصطفى عبد الحميد (2015م) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان 1999-2013م- دراسة حالة شركة بترonas، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، قسم الاقتصاد ، الخرطوم، السودان.
- دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط (1426هـ) وزارة الشؤون البلدية والقروية ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عاشور، اشرف محمد (2015م) جغرافية التنمية في عالم متغير ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2003م) السياسات الاقتصادية علي مستوي الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر.
- قناة الجزيرة الإخبارية (2017م) برنامج تلفزيوني اقتصاد والناس، 19/ أغسطس/ 2017م في تمام الساعة الرابعة والنصف عصرا يوم السبت.
- لأقو ، جينا جوزيف بنيتا (2010م) اثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الأجانب في السودان 2000-2005م، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، السودان .
- محمد، حسب الله أميرة (2005م) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
- محمد ، عمر احمد عبد الجليل (2015م) محاضرات في جغرافية السودان ، جامعة كسلا ، كلية التربية ، قسم الجغرافيا والتاريخ ، كسلا ، السودان.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نيويورك وجنيف (2015م) استعراض سياسة الاستثمار السودان.

<sup>1</sup> لأقو ، جينا جوزيف بنيتا (2010م) اثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الأجانب في السودان 2000-2005م، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، السودان .

2 سهام سر الختم عيسى محمد علي (2019م) محددات الاستثمار خلال الفترة (1990 – 2015م)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين.